Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 3, 2025
Page No: 350-359
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2024: 0.74

تجديد الهوية الإقليمية: دراسة في تطور السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط ما بين الإرث العثماني والبراغماتية المعاصرة

يوسف أحمد بونه *
قسم الإدارة العامة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، بني وليد، ليبيا

Renewing the Regional Identity: A Study on the Evolution of Turkish Foreign Policy Towards the Middle East Between the Ottoman Legacy and Contemporary Pragmatism

Yousuf Ahmed Bounah *
Department of Public Administration, Faculty of Economics and Political Science, Bani Waleed University, Bani Walid, Libya

*Corresponding author yuosifbona@bwu.edu.ly *المؤلف المراسل
تاريخ الاستلام: 2025-07-12 تاريخ القبول: 2025-09-07 تاريخ النشر: 2025-09-12

الملخص

يكشف هذا البحث أن الدور التركي في الشرق الأوسط قد مرّ بتحولات استراتيجية عميقة، انطلاقًا من الإرث التاريخي للإمبراطورية العثمانية ووصولًا إلى مرحلة الدولة القومية الكمالية التي اتسمت بالانعزال، ثم التحول الجذري مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، حيث اتجهت السياسة الخارجية التركية نحو دور إقليمي فاعل وطموح. فقد برزت تركيا سياسيًا باعتبارها لاعبًا رئيسيًا في علاقاتها المعقدة مع دول عربية مثل مصر والسعودية وقطر، واتخذت مواقف ثابتة في دعم القضية الفلسطينية مع انتقادات حادة للسياسات الإسرائيلية، إضافة إلى التوترات والتنافسات الجيوسياسية مع إيران وإسرائيل. كما وظّفت البعد الاقتصادي لتعزيز نفوذها عبر التبادل التجاري والاستثمارات، خاصة مع دول الخليج ومصر، فيما توسّع حضورها العسكري والأمني من خلال التدخلات المباشرة في سوريا وليبيا والعراق، وإنشاء قواعد عسكرية في مناطق استراتيجية كقطر. وإلى جانب ذلك، اعتمدت على القوة الناعمة عبر الدراما التلفزيونية والمؤسسات الثقافية والدينية لترسيخ صورتها كدولة تجمع بين الهوية الإسلامية والديمقراطية الحديثة. وفي المحصلة، يوضح البحث أن تركيا تسعى لصياغة نموذج إقليمي خاص يجمع بين التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والدين في ظل بيئة إقليمية متغيرة.

الكلمات المفتاحية: الدور التركي في الشرق الأوسط، السياسة الخارجية التركية، حزب العدالة والتنمية، الربيع العربي، القوة الناعمة والقوة الصلبة، العلاقات التركية العربية، القضية الفلسطينية، التحولات الجيوسياسية.

Abstract

This research reveals that Turkey's role in the Middle East has undergone profound strategic transformations, starting from the historical legacy of the Ottoman Empire to the era of the Kemalist nation-state characterized by isolation, and then moving to a radical shift with the rise of the Justice and Development Party to power in 2002, when Turkish foreign policy turned toward a more active and ambitious regional role. Politically, Turkey emerged as a key player in its complex relations with Arab states such as Egypt, Saudi Arabia, and Qatar, while maintaining firm positions in supporting the Palestinian cause and strongly criticizing Israeli policies, in addition to experiencing tensions and geopolitical rivalries with Iran and Israel. Economically, Turkey employed trade and investment as strategic tools to expand its influence, particularly with Gulf states and Egypt. Its military and security presence also grew through direct

interventions in Syria, Libya, and Iraq, alongside the establishment of military bases in strategic areas such as Qatar. Furthermore, Turkey relied on soft power by promoting television dramas as well as cultural and religious institutions to strengthen its ties with regional societies and project itself as a state combining Islamic identity with modern democracy. Ultimately, the study demonstrates that Turkey aspires to craft its own regional leadership model that integrates history, geography, politics, economy, and religion within an ever-changing regional environment.

Keywords: Turkish role in the Middle East, Turkish foreign policy, Justice and Development Party, Arab Spring, soft and hard power, Turkish-Arab relations, the Palestinian issue, geopolitical transformations.

المقدمة

تُعدّ منطقة الشرق الأوسط من أكثر مناطق العالم حساسيةً وأهميةً استراتيجية، نظراً لموقعها الجيوسياسي الفريد، ووفرة مواردها الطبيعية، وارتباطها الوثيق بالصراعات الإقليمية والدولية المتشابكة .وفي خضم هذه الديناميكيات المعقدة، برزت تركيا كفاعل إقليمي رئيسي، يسعى إلى ترسيخ نفوذه في المنطقة، معتمداً في ذلك على موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وإرثه التاريخي العثماني، وإمكاناته الاقتصادية والعسكرية المتنامية.

شهدت العقود الأخيرة تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام 2002 .فبعد فترة من الانكفاء على الذات وتبني نهج محافظ، بدأت أنقرة في تطبيق سياسة أكثر نشاطاً وتدخلاً في شؤون المنطقة، وهو ما أحدث تغييراً ملموساً في ميزان القوى الإقليمي.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

تكمن أهمية دراسة الدور التركي في الشرق الأوسط في كونه أحد أبرز التحولات التي شهدها الإقليم خلال العقدين الأخيرين .فقد غيرت تركيا مقارباتها السياسية الخارجية، وتنامت تدخلاتها في شؤون دول المنطقة على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي .وتظهر هذه الأهمية أيضاً في سياق التنافس الإقليمي والدولي على النفوذ، مما يجعل دراسة الحالة التركية ضرورية لفهم بنية النظام الإقليمي المعاصر وديناميكياته.

إشكالية البحث

تتمثل الإشكالية المركزية لهذا البحث في التساؤل التالي :

كيف تطور الدور الإقليمي التركي تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال العقود الأخيرة، وما هي أبعاده وانعكاساته على التوازنات الإقليمية؟

أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق الأهداف التالية:

- تحليل الخلفيات التاريخية التي أسهمت في تشكيل الدور التركي في الشرق الأوسط.
- دراسة التحولات الجوهرية في السياسة الخارجية التركية منذ عام 2002.
- الوقوف على الأبعاد السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، والثقافية لهذا الدور.
- تقييم التحديات التي تواجه تركيا في سعيها للعب دور إقليمي فاعل.

تساؤلات البحث

يتناول البحث الإشكالية الرئيسية من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما العوامل التي أسهمت في إعادة تشكيل السياسة الخارجية التركية تجاه الشرق الأوسط؟
- ما هي الأدوات التي استخدمتها تركيا لتعزيز دورها الإقليمي؟
- كيف تنظر القوى الإقليمية والدولية إلى هذا الدور؟
- ما التحديات التي تواجه تركيا في ضوء ديناميات المنطقة المعقدة؟

المنهجية المعتمدة

يعتمد هذا البحث على منهجية متكاملة تشمل ثلاث مقاربات أساسية:

- **المنهج التحليلي :**لفهم طبيعة السياسة التركية وأهدافها.
- **المنهج الوصفي :**لتحديد خصائص الدور التركي ومجالاته المختلفة.
- **المنهج التاريخي :**لتتبع التطورات الزمنية في العلاقات التركية-الشرق أوسطية.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للدور التركي في الشرق الأوسط

يهدف هذا المبحث إلى فهم جذور الدور التركي المعاصر في الشرق الأوسط من خلال تتبع إرث الإمبراطورية العثمانية، ثم الانتقال إلى حقبة الجمهورية الكمالية، وختامًا استعراض التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة. يُطبّق فيه المنهج التحليلي، الوصفي، والتاريخي، لتوضيح مسار تطوّر الدور التركي ونقاط التحول المفصلية فيه.

أولاً: الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها بالمنطقة:

أسست الإمبراطورية العثمانية (1299–1923) أنموذجاً للإدارة المركزية المتعددة الأعراق والطوائف، حيث امتدت من البلقان إلى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد ارتبطت هذه الإمبراطورية بمنظومة سياسية ودينية دُعت العُثمانية، حيث كان السلطان يحمل لقب "خليفة المسلمين"، مما أعطى للتواجد العثماني شرعية دينية بالإضافة إلى سلطته السياسية. عنصر الحضور العثماني في الكيان الإقليمي لم يكن فقط من خلال قبضة الحكم، بل عبر أُطر إدارية اجتماعية ودينية مختلفة ضمن "نظام الأُمّت" الذي مكّن السلطان من إدارة المجتمعات المسيحية واليهودية والإسلامية عبر طوائف تنظيمية، مع ترك مساحة للتنوع المحلي. وقد أثّر هذا النظام على بنية المجتمع السياسي في الشرق الأوسط المعاصر، فالبنى القبلية والطائفية التي استثنتها الدولة العثمانية ظهرت من جديد في فترة ما بعد التقسيم، وهو ما أعطى للدولة التركية الناشئة دافعًا لإعادة تصور دورها الإقليمي، متجاوزةً حدود النمط العثماني المتعلق بالإدارة المركزية المعاصرة[1].

على صعيد النفوذ السياسي، قُسّمت سُلطات الدولة إلى نظام "الميلكة"، حيث كان الحاكم (الباشا) يباشر شؤون الإدارة في المناطق المختلفة. واستمر هذا النظام حتى أواخر القرن التاسع عشر، عندما شرعت الدولة في إصلاحاتها (الإصلاحات الدستورية). وعلى الصعيد العسكري، اعتمد العثمانيون على الجيش كأداة حقيقية للتأثير والنفوذ الإقليمي، فشاركوا في معارك مثل معركة حطين (1187) والتحالفات الأوروبية التي ساهمت في نشر الإمبراطورية ضد القوى الأجنبية في المنطقة.

كانت لعلاقاتهم مع الفئات العرقية والدينية دورٌ محوري في الحفاظ على توازن داخل الإمبراطورية. فالعثمانيون طبقوا شيئًا من التعدد الثقافي بقدر ما استمروا في مزاوجة هذا التعدد بالسيطرة السياسية. وبعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية، تركت الدول الجديدة المولودة من تقسيم المنطقة، مثل سوريا والعراق وفلسطين، آثاراً من الانقسام العرقي والديني والاجتماعي، والتي أثرت بشكل كبير في سياسات تركيا التي دخلت مرحلة الجمهورية.[2]

ثانياً: مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية ودور تركيا في ظل الكمالية:

بعد الحرب العالمية الأولى، انهارت الإمبراطورية العثمانية وبدأت مرحلة جديدة بعد توقيع معاهدة سيفر (1920)، التي قسمت الأراضي العثمانية وأوجدت دولًا مثل سوريا والعراق، تحت الانتداب الفرنسي والبريطاني. في هذه الظروف، قاد مصطفى كمال (أتاتورك) حركة وطنية أدت إلى إعلان الجمهورية التركية عام 1923.

خلال هذه المرحلة، تأسست مقاربات جديدة في السياسة الخارجية التركية، معتمدة على العقلانية القومية والعلمانية، بعيدًا عن التجربة العثمانية القائمة على الهوية الدينية والولاية العثمانية. تم تبني رؤى تعتمد على بناء دولة مركزية قوية، وفك الارتباط مع الإرث الديني، وتركيز الاهتمام على تركيا داخليًا من حيث البناء السياسي والاقتصادي[3].

ومن أهم مظاهر التحول ما يلي:

1. الإصلاحات الاجتماعية الداخلية: مثل إلغاء الخلافة عام 1924، والتحول إلى الأبجدية اللاتينية، وتبني نمط لباس غربي، وهي إجراءات رمزية هدفت إلى خلق هوية قومية مغايرة للهوية العثمانية التقليدية.
2. السياسة الخارجية المتحفظة: المعروفة بـ "الصمت القومي" أو "Ne Yapar?" (ماذا تفعل؟)، والتي ارتكزت على عدم التدخل في النزاعات الخارجية، وتعزيز الاستقلال والسيادة كدولة قومية.
3. إرساء علاقات متوازنة مع القوى الكبرى: خصوصاً الدول الأوروبية، بعيدًا عن الحركة الإسلامية، وتحجيم الروابط الإيكولوجية السياسية مع الفضاء الإسلامي العربي.

شهدت الدبلوماسية التركية في هذه الحقبة تحولًا متدرّجًا من هوية دينية عثمانية إلى هوية قومية علمانية، تلعب دوراً محايداً في الإقليم، من خلال تعزيز السلام الداخلي والتركيز على التحديث الداخلي ضمن "أطروحة مارشال" أو النمط التنموي المشابه له. وقد شكّلت الحرب العالمية الثانية وما تلاها من تقسيم عالمي، بيئة بيّنت هشاشة الموقع التركي، لكنها فرضت عليها مساراً بعيداً عن التمدد الإقليمي.[4]

ثالثاً: التحولات في السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة:

مع انتهاء الحرب الباردة، دخل العالم مرحلة جديدة من الانقسام، ما بين قطبية أحادية (الولايات المتحدة) ومعسكرات تنامى فيها التحالفات المتعددة. وكانت تركيا من البلدان التي شهدت تحولًا ملحوظًا في مواقفها السياسية الخارجية، وذلك على النحو التالي:

---

[1] الحيالي، صبا رشيد جبير. (2024). أبعاد الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط. بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص 12–14.

[2] الحيالي، صبا رشيد جبير. (2024). أبعاد الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط. بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص 27.

[3] الدليمي، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 22–25.

[4] عبد السلام، جيهان عبد السلام عوض. (2021). التدخل التركي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 30.

1. التحاق بالمعسكر الغربي:

تحوّلت تركيا بشكل واضح نحو الرؤية الغربية، عبر عضويتها في الناتو منذ 1952، والاعتماد على الحماية الغربية لا سيما خلال أزمة برلين (1948–1949)، وجسّدت موقف تركيا الإدراكي بالمحافظة على استقرارها، مثلما جسّته التهديدات تجاه القوقاز والبلقان[5].

2. التوسع الدبلوماسي والاقتصادي بعد 1990:

مع انهيار الاتحاد السوفياتي، وظهور ديناميات اقتصادية جديدة، بدأت تركيا في إعادة بناء علاقاتها الإقليمية، فعمدت إلى تطوير إطار "الشرق الأوسط الكبير" الذي يشمل دول الشرق الأوسط وجنوب القوقاز، وبدأت تنفذ مبادرات دبلوماسية واقتصادية جديدة، كالمشاريع الطاقة الأنابيب التي تربط الطاقة الآسيوية بأوروبا عبر الأراضي التركية.[6]

3. السياسة متعددة الأبعاد:

في أواخر التسعينات وأوائل الألفية الثالثة، ظهرت الدوسيات الجديدة، التي ترى أن تركيا ليست ضامناً للغرب فقط، بل يجب أن تُنشط علاقاتها مع الشرق الأوسط، أوروبا، آسيا الوسطى، والقوقاز. وهنا ظهر هذا الانفتاح الجديد القائم على التنوع والتعدد في العلاقات، بعيدًا عن التبعية للكتلة الغربية فقط أو المحور الروسي.[7]

4. التحوّل إلى "النهج النشط":

مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، بدأت تركيا في تنفيذ سياسية خارجية نشطة أو ما يُعرف "بالبُعد الإقليمي الطموح"، حيث تحولت تركيا من لاعب ثانوي إلى فاعل أساسي في الشرق الأوسط عبر روابط اقتصادية، دعم سياسي لبعض القوى الحليفة داخل دول الشرق الأوسط، والتدخل العسكري المحدود، خاصة بعد الربيع العربي.[8]

المبحث الثاني: التحول في السياسة الخارجية التركية منذ 2002

منذ وصول حزب العدالة والتنمية (AKP) إلى السلطة في عام 2002، شهدت السياسة الخارجية التركية تحولاً جذريًّا في الأولويات والآليات والتوجهات، حيث انتقلت من نهج محافظ ومنعزل نسبياً إلى دور فاعل وإقليمي طموح. هذا الفصل يتناول أبرز محطات هذا التحول: صعود حزب العدالة والتنمية، اعتماد مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" كإطار سياسي، والتبدّل الاستراتيجي بعد ثورات الربيع العربي.

أولاً: صعود حزب العدالة والتنمية:

في نوفمبر 2002، فاز حزب العدالة والتنمية (AKP) بالانتخابات البرلمانية وأصبح الحزب الحاكم في تركيا، بعد فترة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية عقب أزمة عام 2001. هذا الحزب الذي انطلق من خلفية إسلامية محافظة، تبنّى برامج اقتصادية شاملة وسعى لتعزيز الإصلاحات السياسية، على غرار التوافق مع معايير الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإضفاء الاستقرار الاقتصادي الذي شهد نموًا سنويًّا متوسطاً بلغ نحو 7.5% بين 2001 و2011.[9]

على الصعيد الداخلي، تميّز الحزب بالتزامه بالنهج الديمقراطي ومحاربة التسلط السلطوي القديم، ما ساهم في تعزيز صورته كجزء من التحوّل السياسي العميق في تركيا. وشهد العقد الأول من حكم AKP انفتاحًا داخليًّا ومجتمعيًا، مما أتاح للحزب تجديد قواعده الشعبية وتوسيع قاعدة شرعيته السياسية.

وعلى المستوى الخارجي، شكّلت هذه الانطلاقة بداية لتطبيق رؤية جديدة للعب دور تركيا كفاعل إقليمي. سعى الحزب إلى بناء جسور جديدة مع الجوار الإقليمي، بعيدًا عن القوالب التقليدية السابقة التي كانت تنحصر ضمن التحالف الغربي، وهو الانتقال الذي أتاح لتركيا استعادة موقعها في الشرق الأوسط ومحيطها القريب، وترجمة ذلك فعليّا من خلال تعزيز الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية[10].

ثانياً: مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران" والسياسة النشطة تجاه الجوار:

وجّه حزب العدالة والتنمية السياسة الخارجية نحو مبدأ جديد قال به وزير الخارجية آنذاك، أحمد داوود أوغلو: "صفر مشاكل مع الجيران .(Zero Problems with Neighbors) "كان هذا المبدأ بمثابة تحول في نظرة تركيا إلى محيطها الإقليمي: لم يعد يُنظر إلى الجيران كمصدر تهديد، بل كحلفاء وشركاء للتعاون والتنمية المشتركة.

يضمن هذا التوجه فتح قنوات دبلوماسية مع جيران تركيا التقليديين: الحلفاء في القوقاز، الدول البلقانية، والعالم العربي، وكذلك دول آسيا الوسطى. وقد أشارت وزارة الخارجية التركية إلى أن هذا المبدأ أسهم في إعادة تشكيل الهوية الدبلوماسية لتركيا وتحويلها إلى عامل توازن واستقرار إقليمي بدلاً من بؤرة توتر.

ومع ذلك، واجه هذا المبدأ تحديات عملية كبيرة؛ فالعلاقات مع جيران مثل سوريا والعراق واليونان لم تُستتب بالكامل، بل تصاعدت التوترات لاحقًا نتيجة لأحداث سياسية وأمنية، لاسيما بعد تفجر النزاعات الإقليمية الكبرى. بمرور الوقت،

---

[5] معمر، أكرم حسين. (2023). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل متغيرة. تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص 17.

[6] الدليمي، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 49.

[7] المرشد، مي سامي. (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016). برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 10.

[8] المرشد، مي سامي. (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016). برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 22.

[9] المرشد، مي سامي. (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016). برلين: المركز الديمقراطي العربي. ص 35.

[10] ديليلو، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). تيزي وزو، الجزائر: جامعة مولود معمري، ص 122.

بدأت تركيا تعدّل من هذا المنظور المثالي إلى أطر أكثر واقعية، تتماشى مع مصالحها الوطنية وأولوياتها الاستراتيجية المُتغيرة.[11]

ثالثاً: التبدّلات في الاستراتيجية التركية بعد "الربيع العربي":

مع انطلاق ثورات الربيع العربي في 2010–2011، دخل الدور التركي منعطفًا جديدًا. انتقلت السياسة الخارجية من الانخراط الدبلوماسي المعتدل إلى المشاركة النشطة المباشرة سياسيًا، اقتصاديًا، وثقافيًا في دعم التحولات داخل المنطقة. صاغت تركيا رؤيتها الجديدة لتعزيز القوى المؤيدة للإصلاح، والتوحد مع الحركات الإسلامية المعتدلة في بعض دول الربيع، مثل تونس ومصر، وسعت لتجسيد "محور الديمقراطية" ضد القوى التقليدية.[12]

في سوريا، على سبيل المثال، تغيّر نهج تركيا من الحوار والانفتاح إلى التدخل العسكري والدعم العلني للمعارضة ضد النظام، مع تأسيس قواعد عسكرية في شمال البلاد، وهو ما عكس تحولًا استراتيجيًا نحو استخدام "العزم القوي" كأداة للدفاع عن مصالحها القومية وسدّ الفراغ الأمني.

تحول هذا النهج لاحقًا إلى سياسة أكثر توجّهًا نحو استخدام مزيج من القوة الناعمة (الاستثمارات، الإعلام، التعليم) والقوة الصلبة (التدخلات العسكرية في سوريا وليبيا، وكذلك نشر القوات في قطر).

هذا التغير التطوري في السياسة الخارجية التركية أدى إلى تعزيز مكانتها كقوة إقليمية فعّالة، قادرة على التأثير في مجريات الصراعات، وإعادة ترتيب التحالفات، بالإضافة إلى التأثير في القوى الكبرى، في ظل التحولات الكبرى التي شهدتها المنطقة بعد 2011.[13]

المبحث الثالث: الأبعاد السياسية للدور التركي في الشرق الأوسط

لقد أصبحت تركيا خلال العقدين الأخيرين أحد أبرز الفاعلين السياسيين في الشرق الأوسط، نتيجة تحولات بنيوية في سياستها الخارجية، خاصة مع تولّي حزب العدالة والتنمية الحكم عام 2002. وقد شمل هذا الدور المتنامي إعادة تشكيل علاقاتها مع الدول العربية، واتخاذ مواقف بارزة من القضايا الإقليمية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، فضلًا عن التوترات التي تعيشها مع قوى إقليمية مؤثرة كإيران وإسرائيل. يهدف هذا الفصل إلى تحليل الأبعاد السياسية للدور التركي في المنطقة، من خلال ثلاثة محاور: العلاقات مع الدول العربية، الموقف من القضية الفلسطينية، والتنافس الجيوسياسي مع إيران وإسرائيل.

أولاً: العلاقة مع الدول العربية:

1. مصر:

مرت العلاقات التركية المصرية بمراحل متقلبة. ففي بداية حكم حزب العدالة والتنمية، شهدت العلاقات تعاونًا اقتصاديًا ودبلوماسياً[14]، وتوّجت بزيارة أردوغان للقاهرة بعد ثورة 25 يناير 2011، في لحظة كانت توحي بولادة تحالف استراتيجي جديد. لكن سرعان ما تدهورت هذه العلاقة بعد إطاحة الرئيس محمد مرسي عام 2013، حيث رفضت أنقرة الاعتراف بشرعية النظام الجديد، ووصفت ما حدث بأنه "انقلاب عسكري"، مما أدى إلى سحب السفراء وتجميد التعاون الثنائي.

هذا التوتر استمر لعدة سنوات، قبل أن تبدأ محادثات استكشافية عام 2021، ثم تطورت الأمور إلى إعادة تطبيع العلاقات عام 2023، وتبادل السفراء، في إطار إعادة التموضع التركي إزاء المتغيرات الإقليمية.

2. السعودية:

العلاقات التركية السعودية شهدت توتراً حاداً بعد "الربيع العربي"، بسبب دعم تركيا لحركات الإسلام السياسي، وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وهو ما عارضته السعودية بشكل حاد. وبلغت ذروة الخلاف بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي داخل القنصلية السعودية بإسطنبول عام 2018، حيث صعّدت أنقرة من لهجتها ضد الرياض، مطالبة بتحقيق دولي في القضية.

غير أن التوجهات الواقعية في السياسة الخارجية التركية دفعت أنقرة لاحقاً إلى تهدئة التوترات، خاصة مع التحولات الاقتصادية الداخلية والضغوط الإقليمية. وقد بدأت العلاقات تشهد تحسناً تدريجياً منذ عام 2022، مع تبادل الزيارات الرسمية وإبرام اتفاقيات استثمارية.[15]

3. قطر:

تعتبر قطر الحليف العربي الأقرب إلى تركيا، وقد تعزز هذا التحالف خلال الأزمة الخليجية عام 2017، عندما فرضت السعودية والإمارات ومصر والبحرين حصارًا على الدوحة. سارعت تركيا إلى دعم قطر سياسيًا واقتصاديًا، وأرسلت

---

[11] معمر، أكرم حسين. (2023). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل متغيرة. تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص 25.

[12] نصر، سهى نصر. (2024). موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002. عمان: دار الأفق للنشر، ص 32.

[13] مركز دراسات الشرق الأوسط. (2023). الدور التركي إزاء المنطقة العربية بعد العام 2011. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 33.

[14] المرشد، مي سامي. (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016). برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 33–35.

[15] معمر، أكرم حسين. (2023). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل متغيرة. تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص 27–30.

قوات عسكرية إلى القاعدة التركية هناك، ضمن اتفاقية الدفاع المشترك. هذا الدعم عزز التحالف بين البلدين، لاسيما في ظل تقاربهما الأيديولوجي، ودعمهما المشترك لحركات الإسلام السياسي. لقد امتد التعاون ليشمل مجالات الاقتصاد والتعليم والثقافة، ويعتبر هذا التحالف أحد أركان التوازن الإقليمي الذي تبنته تركيا في مواجهة المحاور المنافسة.[16]

4. سوريا:

تمثل العلاقة مع سوريا أوضح مثال على التبدلات الحادة في السياسة التركية. فبين عامي 2003 و2010، شهدت العلاقات بين البلدين تقارباً غير مسبوق، شمل توقيع اتفاقيات تعاون اقتصادي وأمني. لكن مع انطلاق الثورة السورية عام 2011، تغيّر الموقف التركي بشكل جذري، حيث دعمت أنقرة المعارضة المسلحة، وفتحت أراضيها لقياداتها، متبنية خطاباً يدعو إلى إسقاط نظام بشار الأسد.

لاحقاً، تحوّل الدعم السياسي إلى تدخل عسكري مباشر، شمل عمليات ميدانية في الشمال السوري، بحجة محاربة التنظيمات الكردية المصنفة إرهابية من قبل تركيا. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت مؤشرات على رغبة تركيا في إعادة العلاقات مع دمشق، مدفوعة باعتبارات أمنية داخلية تتعلق باللاجئين وبتطورات إقليمية جديدة.[17]

ثانياً: موقف تركيا من القضية الفلسطينية:

لطالما شكّلت القضية الفلسطينية محوراً ثابتاً في خطاب السياسة الخارجية التركية، لا سيما في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، الذي اتخذ مواقف أكثر حدة تجاه إسرائيل بالمقارنة مع الحكومات السابقة. وتعتبر حادثة الهجوم الإسرائيلي على سفينة مرمرة عام 2010 نقطة تحول رئيسية، حيث قطعت تركيا علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وطردت السفير الإسرائيلي، ورفعت قضايا في المحاكم الدولية ضد المسؤولين الإسرائيليين.

دعمت تركيا قطاع غزة سياسيًا وإنسانيًا، واستقبلت قيادات من حركة حماس، وشاركت في مشاريع إعادة الإعمار، كما وفّرت منحًا دراسية للفلسطينيين، وموّلت جمعيات تعمل في القدس. وفي كل جولات التصعيد الإسرائيلي الفلسطيني، كانت تركيا من أوائل الدول التي تصدر مواقف إدانة قوية، مطالبة بحماية المدنيين، ورافضة للاعتداءات الإسرائيلية، لا سيما في الأعوام 2014 و2021 و2023.

كما أكدت تركيا مراراً تمسّكها بحل الدولتين، وعاصمته القدس الشرقية، وأدانت محاولات تهويد المدينة وضم المستوطنات، واعتبرت نقل السفارة الأمريكية إلى القدس انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي.[18]

ثالثاً: التوترات الجيوسياسية والتحالفات الإقليمية:

1. التنافس مع إيران:

رغم العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين تركيا وإيران، فإن التنافس الجيوسياسي بينهما ظل قائماً، خاصة في العراق وسوريا. تختلف الدولتان في رؤيتهما لبنية النظام الإقليمي، فبينما تدعم إيران القوى الشيعية المسلحة، تدعم تركيا أطرافاً سنيّة وحركات إسلام سياسي. في سوريا، وقفت إيران إلى جانب النظام، في حين دعمت تركيا المعارضة المسلحة، قبل أن يجتمعا لاحقاً في مسار أستانا إلى جانب روسيا، رغم استمرار خلافاتهما الجوهرية.

وفي العراق، تخشى تركيا من تنامي نفوذ الميليشيات الموالية لإيران، التي تعتبرها تهديداً لأمنها القومي، خاصة في ظل انتشار عناصر حزب العمال الكردستاني (PKK) في مناطق سيطرة الحشد الشعبي. ورغم هذه الخلافات، حافظت العلاقات بين الطرفين على استقرار نسبي في مجالات الطاقة والتجارة.[19]

2. العلاقة المتوترة مع إسرائيل:

منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم، تراجعت العلاقات التركية الإسرائيلية بشكل ملحوظ، خاصة بسبب موقف أنقرة من السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين. تدهورت العلاقة بشدة بعد حادثة مرمرة، ثم عادت جزئياً للتطبيع في 2016، لكن سرعان ما توترت من جديد مع الاعتداءات الإسرائيلية على غزة والقدس، ما دفع تركيا لسحب سفيرها أكثر من مرة. وبرغم هذا التوتر، استمرت العلاقات الاقتصادية، وخصوصًا في مجال التجارة والطاقة، لكن التباين السياسي بقي قائماً. وتعتبر تركيا اليوم من أهم منتقدي إسرائيل في المحافل الدولية، وتتبنى خطاباً داعماً للفلسطينيين بشكل مستمر.[20]

المبحث الرابع: البعد الاقتصادي والتجاري

يعتبر البعد الاقتصادي والتجاري أحد أهم محاور نفوذ تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط، حيث وضعت أنقرة تعزيز التبادل التجاري، وتفعيل الاستثمارات المتبادلة، وتطوير مشاريع الطاقة والبنية التحتية كركائز استراتيجية لدورها. في هذا الفصل نستعرض ثلاثة محاور رئيسية:

---

[16] عبد السلام، جيهان عبد السلام عوض. (2021). التدخل التركي في منطقة الشرق الأوسط. القاهرة: دار النهضة العربية، ص 45–48.

[17] الحيالي، صبا رشيد جبير. (2024). أبعاد الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط. بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص 36–39.

[18] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. (2025). تصاعد الدور التركي ودلالات إعادة تشكّل خارطة النفوذ في الشرق الأوسط الجديد. كربلاء: مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية، ص 19–21.

[19] نصر، سهى نصر. (2024). موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002. عمان: دار الأفق للنشر، ص 44–47.

[20] الدليمي، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 40–42.

1. التبادل التجاري بين تركيا ودول الشرق الأوسط.
2. الاستثمارات التركية في المنطقة.
3. مشاريع الطاقة والبنية التحتية المشتركة.

أولاً: التبادل التجاري مع دول الشرق الأوسط:

على مدى العقدين الأخيرين، شهدت العلاقات الاقتصادية بين تركيا ودول الشرق الأوسط نموًا ملحوظًا، خاصة في ظل تبني أنقرة سياسة اقتصادية إقليمية نشطة.

وفقاً لمركز دراسات الشرق الأوسط، ارتفع حجم التبادل التجاري التركي العربي إلى أعلى مستوياته، وبلغ عام 2022 نحو 46 مليار دولار من صادرات تركيا مقابل 36 مليار دولار من وارداتها، ما يشكّل نسبة نحو 18 ٪ من حجم التبادل التجاري الخليجي التركي بشكل عام. ويُظهر هذا تحولًا ملحوظًا في التوجه التجاري لأنقرة نحو تأسيس شبكة قوية مع الجيران العرب. السلوك التجاري التركي هذا لا يقتصر على التجارة البسيطة، بل شمل توقيع اتفاقيات تجارة حرة، وإنشاء مجالس تعاون اقتصادي ذات مستوى عالٍ، لا سيما مع دول مثل العراق وسوريا ولبنان، ضمن أطر "المنتدى التركي العربي" وترسيخاً للمنهج الاقتصادي متعدد الأبعاد.[21]

في مصر، مثلاً، قفز حجم التبادل التجاري من حوالي 6.7 مليار دولار في 2021 إلى نحو 7.7 مليار في 2022 (+14 ٪)، مع توقيع 17 مذكرة تفاهم في 2024 لتعزيز التعاون في القضايا الاقتصادية والتكنولوجية والدفاعية، وتقوية مجلس التعاون الاستراتيجي بين البلدين.[22]

هذه المؤشرات المجتمعة توضح أن تركيا باتت تضطلع بدور اقتصادي جدي في توطيد علاقاتها الإقليمية عبر تنويع شركائها والربط الاقتصادي معهم ببراغماتية سياسية واضحة.

ثانياً: الاستثمارات التركية في المنطقة:

لم تقتصر مساهمة أنقرة على جانب التبادل التجاري، بل امتدت لاستثمارات ملموسة داخل دول الشرق الأوسط:

1. لدى تركيا حضور استثماري فعال في مصر، مع نحو 200 شركة أنشئت استثمارات تفوق 3 مليارات دولار، وتوفّر حوالي 170 ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.
2. في قطر، تقدر الاستثمارات القطرية في تركيا بنحو 10 مليارات دولار، مع وجود 220 شركة برأس مال قطري تعمل في مختلف القطاعات. كما يطمح الطرفان لرفع حجم التبادل التجاري بينهما إلى مستويات أعلى.

استراتيجية أنقرة الاستثمارية في المنطقة ترتكز على شراكات مستدامة، وفتح أسواق جديدة، والاستفادة من علاقاتها السياسية لتعزيز فرص الأعمال، خصوصًا مع دول الخليج ومصر، حيث تجمع المصالح بين التوسع الاقتصادي والتموضع الاستراتيجي.[23]

ثالثاً: مشاريع الطاقة والبنية التحتية:

تركز جزء كبير من الاهتمام التركي على مشاريع الطاقة والبنية التحتية التي تربطها بمنطقة الشرق الأوسط:

من أهم مساعي أنقرة ما يلي:

1. إبرام اتفاقيات استراتيجية لتطوير سكك حديدية وأنابيب طاقة تربط آسيا بأوروبا عبر الأراضي التركية ضمن مشروع "السيل الجنوبي" وممر الطاقة الإقليمي.
2. توقيع تركيا مذكرة تفاهم مع جامعة الدول العربية عام 2004، وتأسيس "منتدى التعاون التركي العربي"، الذي يهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية وتكامل في مجالات الطاقة والبنية التحتية والتجارة الحرة.
3. كما دعمت أنقرة إنشاء مجالس تعاون استراتيجية عالية المستوى ثنائية، وبدأت بآليات تعاون رباعية (تركيا وسوريا ولبنان والأردن) بهدف التسهيل على التجارة والإعفاء من التأشيرات وتنسيق البنية التحتية المشتركة.

هذا التوجه يعكس رؤية تركية تقوم على الربط الاقتصادي كدعامة للاستقرار الإقليمي، عبر توظيف الاختصاصات الفنية والموارد البشرية في مجالات حيوية مثل النقل والطاقة.[24]

المبحث الخامس: البعد العسكري والأمني

أولاً: القواعد العسكرية التركية:

1. القاعدة في قطر:

أنشأت تركيا أول قاعدة عسكرية لها في الشرق الأوسط بقطر عام 2016، وتمركز بها نحو 3,000 إلى 5,000 جندي، من القوات الجوية والبحرية ووحدات تدريب خاصة، تحت قيادة لواء تركي. وتأتي هذه الخطوة ضمن إطار التقارب

---

[21] الحيالي، صبا رشيد جبير. (2024). أبعاد الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط. بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص 45 – 47.

[22] نصر، سهى نصر. (2024). موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002. عمان: دار الأفق للنشر، ص 59.

[23] معمر، أكرم حسين. (2023). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل متغيرة. تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص 52–55.

[24] الدليمي، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 73–75.

الاستراتيجي بين البلدين في ظل الأزمة الخليجية، الأمر الذي عبّر عن تحوّل تركي نحو التمركز الميداني المباشر في خليج العرب.[25]

2. القواعد في العراق:

قبل ذلك، أقامت تركيا شبكة قواعد عسكرية جنوبًا من حدودها نحو الشمال العراقي، تشمل منشآت في بعشيقة وبامرني، مع وجود نحو 2,000 عنصر عسكري مدعوم بآليات مثل الدبابات وسلاح المشاة، في إطار عمليات مكافحة حزب العمال الكردستاني. وبحلول 2020، يقدَّر أنقرة لها أكثر من أربعين موقعًا عسكريًا واستخباراتيًا في العراق، مع خطط لبناء قاعدة جديدة في منطقة متينا ضمن إقليم كردستان.[26]

3. التواجد في شمال سوريا:

في سوريا، وسعت تركيا من وجودها العسكري بعد عام 2016، في مناطق مثل الباب، عفرين، جرابلس، وريف إدلب، ضمن عمليات عسكرية مثل "درع الفرات"، "غصن الزيتون"، و"نبع السلام". تقدّر القوات التركية هناك بنحو 10,500 جندي، مع وجود 250 دبابة و19 نقطة مراقبة في مناطق جنوب عفرين ومحافظة حلب. أحدث تطور، وفق تحليل وكالة رويترز، أن تركيا لا تنوي سحب أكثر من 20,000 جندي من سوريا إلا وفق شروط الأمن والاستقرار، كما تواصل دعمها لسوريا الجديدة ضد تهديدات داخلية وخارجية.[27]

ثانياً: التدخلات العسكرية التركية:

1. في سوريا:

ظهر الدور التركي في سوريا من خلال دعم المعارضة ثم تدخلات عسكرية مباشرة. تشارك تركيا في إعادة بناء الجيش السوري الجديد وتقديم الأسلحة والدعم اللوجستي بموجب مذكّرة تفاهم عسكرية وقّعت مؤخرًا. كما دعمت الحكومة السورية الانتقالية بالتدريب والتسليح، وتشارك في محاولات دمج قوات المدنيين الكردية في جيش موحّد.[28]

2. في العراق:

تتناغم عمليات تركيا العسكرية في العراق مع توسع قواعدها هناك، مع تدخلات جوية ضد معسكرات حزب العمال الكردستاني في مناطق مثل سنجار وديرك، ضمن ما يوصف بـ "الحرب الخفية" التي تستهدف عناصر التنظيم عبر عمليات استباقية.[29]

3. في ليبيا:

انخرطت تركيا في النزاع الليبي بثقل، فقد دعمت حكومة الوفاق بإمدادات عسكرية وقوات خاصة بعد 2020، ما أسهم في تغيير معادلة القوة في الأرض الليبية لصالح الوفاق. ووفق تقارير، تعمل تركيا على توفير دعم جوي وسلحي فعال ضمن استراتيجية "الوطن الأزرق" لحماية مصالحها البحرية.[30]

ثالثاً: العلاقات الدفاعية الإقليمية:

تركزت العلاقات الدفاعية التركية مع بعض دول الإقليم حول التبادل الأمني والتدريب العسكري المشترك. وفي إطار التحالف مع قطر، وقعت أنقرة اتفاقيات لتصنيع مركبات عسكرية وبيع طائرات دون طيار، كما شهدت الدوحة استضافة معارض دفاعية تركية ومشاركة شركات تركية في معرض "ديماكس" البحري.

مع العراق، جنّدت تركيا التعاون الاستخباراتي وفتح مكتب تنسيق لمكافحة الإرهاب، في تلاقٍ مع القلق التركي من حزب العمال الكردستاني. ومع مصر والأردن، تضاءلت العلاقات الدفاعية مؤقتًا خلال سنوات التوتر، لكن الأفق الاستراتيجي المستجد قد يفتح المجال لعودة تدريجية للتعاون في مجالات مثل مكافحة الإرهاب والتدريب العسكري.[31]

المبحث السادس: البعد الثقافي والديني

أولاً: القوة الناعمة:

برهنت تركيا أن أدوات القوة الناعمة، التي تشمل الإعلام والثقافة والتعليم، هي وحيدة الفاعلية في إعادة بناء صورتها الإقليمية.

---

[25] مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية. (2025). تصاعد الدور التركي ودلالات إعادة تشكّل خارطة النفوذ في الشرق الأوسط الجديد. كربلاء: مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية، ص 36 – 38.

[26] المرشد، مي سامي. (2018). الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002–2016). برلين: المركز الديمقراطي العربي، ص 62.

[27] مركز دراسات الشرق الأوسط. (2023). الدور التركي إزاء المنطقة العربية بعد العام 2011. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، ص 42.

[28] الدليمي، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 55.

[29] الحيالي، صبا رشيد جبير. (2024). أبعاد الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط. بغداد: جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ص 101.

[30] معمر، أكرم حسين. (2023). الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل متغيرة. تكريت: جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، ص 64.

[31] نصر، سهى نصر. (2024). موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002. عمان: دار الأفق للنشر، ص 93.

1. المسلسلات التركية:

أصبحت الدراما التلفزيونية التركية ظاهرة ثقافية في العالم العربي. مثلًا، النسبة المقدّرة لنصوص المسلسلات التركية بين برمجة الفضائيات العربية تصل إلى 60 ٪، وقد تسبب ذلك في تغيير نظرة الجمهور العربي للهوية والقيم التركية. مسلسلات مثل "قيامة أرطغرل" و "الحريم السلطان" (العصر العظيم) لاقت رواجاً واسعاً، وعكست رموزاً تاريخية أخرى في الأذهان مثل القوة والعدل والجذور الإسلامية، ما أدى إلى انتشار هذا النوع من الدراما حتى في باكستان. محتواها يسهم في تعزيز المسار الثقافي القومي، وإعادة إحياء الوعي بالتراث العثماني، باعتباره مصدرًا للتأثير الناعم[32].

2. التعليم واللغة:

أنشأت تركيا مؤسسات ثقافية مثل "معهد يونس إيمري" في الدوحة، بهدف نشر اللغة التركية وتنظيم معارض وفصول ومحاضرات. كما أنشئت قرية تركية ثقافية تضم متاحف وأسواق تقليدية. هذه المبادرات أسهمت بتعريف المواطن العربي بثقافة تركيا الحديثة وأوصلت صورة عامة عن تاريخها وحضارتها[33].

ثانياً: النشاط الديني والمؤسسات الدينية:

تعتمد السياسة التركية أيضاً على البعد الديني كأداة دبلوماسية ناعمة، من خلال نشاط المؤسسات الدينية التي تعكس خطاب الإسلام المعتدل.

مؤسسات مثل "الديانة التركية للوقف" والجمعيات التعليمية والإغاثية في الشرق الأوسط (لم يتم ذكر أسماء محددة في المصادر المتوفرة)، تعمل ضمن إطار ديني وثقافي، تسعى لنشر الإسلام السني وفقًا لقراءة معتدلة، مما يعزز النفوذ التركي الروحي. وتؤكد بعض الدراسات أن هذه الممارسة هي استراتيجية للدبلوماسية العامة الدينية، تُصوّر تركيا كبلد يجمع بين الهوية الإسلامية والديمقراطيّة الحديثة.[34]

الخاتمة

يكشف هذا البحث أن الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط قد مرّ بتحولات استراتيجية عميقة، لم تأتِ من فراغ، بل هي نتاج تفاعل معقد لعوامل تاريخية، داخلية، وإقليمية. فمن الإرث العثماني الذي كان يمثل حالة من الهيمنة الإمبراطورية، مروراً بمرحلة الدولة القومية التي انتهجت الانعزال عن الإقليم، وصولاً إلى صعود تركيا كفاعل إقليمي فاعل وطموح منذ عام 2002. لقد تبيّن أن تركيا اليوم لم تعد تكتفي بالدور الثانوي الذي انحصرت فيه لعقود، بل تسعى بجدية لصياغة محور إقليمي جديد، يستند إلى خصوصية سياسية، واقتصادية، وثقافية.

أهم النتائج

- **التحول الاستراتيجي للسياسة الخارجية** :أكد البحث أن السياسة الخارجية التركية بعد عام 2002 قد انتقلت من حالة البرود والحيادية إلى الانفتاح النشط والتدخل المباشر، مدفوعة ببراغماتية جديدة تجمع بين المصالح الوطنية والطموحات الإقليمية.
- **تنوع أدوات النفوذ** :أثبتت الدراسة أن تركيا تستخدم ترسانة متنوعة من الأدوات لتعزيز حضورها في المنطقة، بما في ذلك "القوة الصلبة" التي ظهرت في التدخلات العسكرية والقواعد الدائمة، و"القوة الناعمة" التي تمثلت في استخدام الثقافة، والإعلام، والمساعدات الإنمائية، والدين.
- **التبعية الاقتصادية المتبادلة** :بيّن البحث أن البعد الاقتصادي والتجاري قد تحول إلى أداة استراتيجية أساسية، حيث أصبحت تركيا تستخدم التجارة والاستثمار لربط مصالحها بمصالح دول المنطقة، مما يخلق نوعاً من التبعية المتبادلة.
- **صناعة نموذج خاص** :توصل البحث إلى أن تركيا تسعى إلى صياغة نموذج فريد للقيادة الإقليمية، يجمع بمهارة بين إرثها التاريخي العثماني، وطموحاتها الجيوسياسية المعاصرة، ورغبتها في أن تكون جسراً بين الشرق والغرب، وهو ما يضعها في مواجهة تحديات معقدة مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

التوصيات

بناءً على نتائج هذا البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة دراسات مستقبلية :يوصى بإجراء دراسات معمقة حول تأثير التغيرات الداخلية في تركيا، مثل التحول من النظام البرلماني إلى الرئاسي، على سياستها الخارجية المستقبلية تجاه الشرق الأوسط.
2. تحليل أعمق للديناميكيات :يجب التركيز في الأبحاث المستقبلية على تحليل علاقات تركيا الثنائية مع كل دولة على حدة، لفهم تفاصيل التحالفات والتوترات بشكل أفضل، بدلاً من النظر إلى المنطقة ككتلة واحدة.

---

[32] نصر، سهى نصر. (2024). موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002. عمان: دار الأفق للنشر، ص 103.

[33] الدليمي، محمود فاضل. (2015). الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط (رسالة ماجستير غير منشورة). الجزائر: جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ص 72.

[34] نصر، سهى نصر. (2024). موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002. عمان: دار الأفق للنشر، ص 107.

3. دراسة تأثير القوة الناعمة :ينبغي إجراء أبحاث كمية ونوعية لقياس التأثير الفعلي للقوة الناعمة التركية (مثل المسلسلات التلفزيونية والمؤسسات الثقافية) على الرأي العام في المنطقة، وهل تحولت هذه القوة إلى نفوذ سياسي حقيقي.
4. تحديات ميزان القوى :يوصى بالتركيز على تحليل التحديات التي تواجه الطموحات التركية من قبل القوى الإقليمية الأخرى (مثل إيران، ومصر، والسعودية)، وكيف يؤثر هذا التنافس على استقرار المنطقة.

المصادر والمراجع

1. الحيالي، صبا رشيد جبير .(2024) .أبعاد الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط .جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
2. الدليمي، محمود فاضل .(2015) .الاستراتيجية التركية الجديدة تجاه منطقة الشرق الأوسط .(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة مولود معمري، تيزي وزو.
3. المرشد، مي سامي .(2018) .الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط .(2016–2002) المركز الديمقراطي العربي.
4. نصر، سهى نصر .(2024) .موقع القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد 2002 .دار الأفق للنشر.
5. عبد السلام، جيهان عبد السلام عوض .(2021) .التدخل التركي في منطقة الشرق الأوسط .دار النهضة العربية.
6. معمر، أكرم حسين .(2023) .الاستراتيجية التركية تجاه الشرق الأوسط: دراسة في ضوء عوامل متغيرة .جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية.
7. مركز دراسات الشرق الأوسط .(2023) .الدور التركي إزاء المنطقة العربية بعد العام 2011 .مركز دراسات الشرق الأوسط.
8. مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية .(2025) .تصاعد الدور التركي ودلالات إعادة تشكّل خارطة النفوذ في الشرق الأوسط الجديد .مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية.
9. يلدز، كمال .(2022) .تركيا والنزاع على الشرق الأوسط .دار الساقي.